

- مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الـ49
- 28 فبراير – 1 أبريل
- البند السابع: حوار تفاعلي مع المقرر الخاص المعني بالأرض الفلسطينية المحتلة
- مداخلة كتابية مشتركة¹

7 فبراير 2021

سياسة الاعتقال التعسفي الإسرائيلي: تصاعد الاعتقالات الإدارية والاعتقالات الجماعية بحق الفلسطينيين

على مدار عام 2021، استخدمت السلطات الإسرائيلية عنف مروع بحق الشعب الفلسطيني. وبشكل خاص ضاعفت الاعتقالات والاحتجازات التعسفية الجماعية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة². بحلول نهاية عام 2021 اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ما يقدر بنحو 8000 فلسطيني³، من بينهم 2784 شخصاً من القدس فقط، بينهم 120 امرأة و750 طفلاً. وتمثل أعداد المعتقلين في القدس ضعف عددهم تقريباً في 2020، إذ اعتقلت السلطات الإسرائيلية حينها 1975 شخصاً، بينهم 100 امرأة و363 طفلاً⁴.

وتستخدم قوات الاحتلال الإسرائيلي الاعتقالات التعسفية بشكل متزايد لمحاولة إسكات المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والطلاب والأطفال الفلسطينيين. كما توظف الاعتقال التعسفي بحق أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني والقادة السياسيين في سبيل عرقلة ممارسة الشعب الفلسطيني للسيادة السياسية وتقرير المصير. وبحلول عام 2022، يتواصل احتجاز 9 أعضاء بالمجلس التشريعي الفلسطيني قيد الاحتجاز التعسفي في السجون الإسرائيلية، من بينهم 6 رهن الاعتقال الإداري، دون تهمة أو محاكمة⁵.

ومؤخراً في 10 يناير 2022، اقتحمت القوات الخاصة الإسرائيلية، مدعومة بقوات الاحتلال الإسرائيلي، البوابة الشرقية لجامعة بيرزيت، وأطلقت الرصاص الحي على طلاب فلسطينيين، ما أدى لإصابة أحدهم في الفخذ، إلى جانب اعتقال خمسة آخرين، أثناء استهداف اجتماع تنظيمي لمجلس الطلاب عقده أكثر من عشرة طلاب، من بينهم رؤساء الكتل الطلابية المختلفة⁶. ويأتي ذلك في أعقاب الحملة المكثفة التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الطلاب والشباب الفلسطينيين؛ لخنق التعبير الطلابي، من خلال الاعتقالات والاحتجاز التعسفي الجماعي وتصنيف المجموعات الطلابية على أنها «غير قانونية»⁷.

¹ مركز الميزان لحقوق الإنسان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية "شمس"، المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مركز المرأة للمساعدة القانونية الاستشارية، التحالف الدولي للموئل، شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، مؤسسة الضمير لدعم السجناء وحقوق الإنسان، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - منظمة الدفاع عن الأطفال - فلسطين، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، حريات - مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، الائتلاف الأهلي لحقوق الفلسطينيين في القدس، مركز العمل المجتمعي / جامعة القدس

² الضمير، «قوات الاحتلال تواصل اعتداءاتها واعتقالاتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة»،

<https://www.addameer.org/index.php/ar/media/4393>

³ الضمير، «مؤسسات الأسرى: الاحتلال اعتقل نحو (8000) فلسطيني/ة من الأراضي الفلسطينية خلال عام 2021»،

<https://www.addameer.org/ar/media/4644>

⁴ المرجع السابق

⁵ وهم: مروان البرغوثي، أحمد سعادات، نزار رمضان، خالد طافش، ياسر منصور، نايف الرجوب، أحمد مبارك، محمد أبو طير، وحسن يوسف.

⁶ الضمير، «قوات الاحتلال الإسرائيلية السرية تقتحم جامعة بيرزيت، وتعتقل خمسة طلاب فلسطينيين وتطلق النار»، 12 يناير 2022،

<http://addameer.org/news/4652>

⁷ الضمير، «تصنيف إسرائيل للقطب الطلابي الديمقراطي التقدمي على أنه «جمعية غير قانونية» هو مظهر آخر من مظاهر نظام الفصل

العنصري»، 8 ديسمبر 2020،

<https://www.addameer.org/news/4259>

مقاطعة المعتقلين الإداريين الفلسطينيين المحاكم العسكرية بعد تصاعد أوامر الاعتقال الإداري

في سبيل إسكات الفلسطينيين وتقويض أي جهود ساعية لتحدي نظام الفصل العنصري، وإلى جانب الاعتماد الكبير على الاعتقالات الجماعية، صعدت السلطات الإسرائيلية ممارستها للاعتقال الإداري، وهو إجراء تعسفي وقسري وعقابي يجري خلاله احتجاز المعتقلين دون تهمة أو محاكمة بناءً على «أدلة سرية» لفترة غير محددة،⁸ كطريقة للقهر والتخويف. وفي 2021 فقط، أصدر القائد العسكري الإسرائيلي وجدّد 1595 أمر اعتقال إداري.⁹ وحاليًا يتواجد 500 معتقل إداري فلسطيني، من بينهم امرأة وأربعة أطفال.¹⁰

وفي ظل سياسة الاعتقال الإداري واسعة النطاق التي تنتهجها إسرائيل والإجراءات القضائية العسكرية الهزلية، أعلن المعتقلون الإداريون الفلسطينيون في 20 ديسمبر 2021 مقاطعتهم الجماعية والشاملة للمحاكم العسكرية الإسرائيلية على جميع المستويات، اعتباراً من 1 يناير 2022 ضمن حملة «قرارنا الحرية.. لا للاعتقال الإداري».¹¹ وبالتالي، يرفض المعتقلون الإداريون الفلسطينيون المشاركة في إجراءات المحاكمة وجلسات الاستماع. كما امتنع محاموهم عن الحضور أو المشاركة في إجراءات المحكمة نيابة عنهم.

ويعكس الاعتقال الإداري طويل الأمد لأمل نخلة، 18 عامًا، استهداف إسرائيل الممنهج للأطفال الفلسطينيين. ولا تستثني هذه السياسة التسفوية والإهمال الطبي المتعمد أي شخص، حتى الأطفال الفلسطينيين المستضعفين أو أولئك الذين يعانون من ظروف صحية خطيرة.¹² ففي 21 يناير 2021، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية الطفل أمل من منزله في مخيم الجلزون للاجئين، كان يبلغ من العمر حينها 17 عامًا. ومنذ ذلك الحين، يتواصل احتجازه رهن الاعتقال الإداري برغم سنه، وضعف حالته الصحية.¹³ وفي 13 يناير 2022، جدد القائد العسكري الإسرائيلي أمر الاعتقال الإداري بحق أمل لمدة أربعة أشهر إضافية، وهو التجديد الثالث والمدة الرابعة لاعتقاله إداريًا منذ اعتقاله الأول. وأثناء جلسة تثبيت اعتقال أمل في 18 يناير 2022، امتنع أمل ومستشاره القانوني عن الحضور، كجزء من مشاركة أمل في الحملة الجماعية لمقاطعة المحاكم العسكرية. ورغم ذلك، أيدت محكمة عوفر العسكرية الأمر غيابيًا في 24 يناير 2022.

في سياق متصل، تستخدم إسرائيل الاعتقال الإداري لتمديد فترة الاعتقال بشكل منهجي، كما توظفها كأداة قسرية تصل حد التعذيب. ويتضح ذلك الأمر في حادثة اعتقال المحامي الفلسطيني المتقاعد بشير خيرى، والبالغ من العمر 79 عامًا؛ ففي 29 أكتوبر 2021، اعتقلت السلطات الإسرائيلية خيرى، وبعد التمديد المتكرر لاعتقاله أصدرت المحكمة العسكرية الإسرائيلية قرارًا بالإفراج عنه بكفالة نظرًا لكبر سنه وحالته الصحية والتهم القديمة الموجهة ضده. إلا أن المدعي العسكري الإسرائيلي طلب تمديد اعتقاله مرتين لتقديم استئناف، إلى أن صدر بحق خيرى أمر اعتقال إداري لمدة 6 أشهر حتى 28 أبريل 2022، بناءً على «أدلة سرية» تثبت كونه يمثل «تهديدًا أمنيًا» وشيكا على المنطقة. في المقابل، أعلن خيرى مقاطعته لجميع إجراءات المحكمة العسكرية الأخرى، كرد فعل على محاولات السلطات الإسرائيلية الواضحة لملاحقته.

تفاهم أوضاع السجون أثناء تفشي جائحة كوفيد-19

⁸ الضمير، الاعتقال الإداري، يوليو 2017،

https://www.addameer.org/israeli_military_judicial_system/administrative_detention

⁹ الضمير، «مؤسسات الأسرى: الاحتلال اعتقل نحو 8000 فلسطيني/ة من الأراضي الفلسطينية خلال عام 2021»، 1 يناير 2021،

<https://www.addameer.org/ar/media/4644>

¹⁰ الضمير، إحصائيات،

<http://www.addameer.org/ar/statistics>

¹¹ الضمير، «قرارنا الحرية ولا للاعتقال الإداري: معتقلون إداريون فلسطينيون يعلنون مقاطعة المحاكم العسكرية الإسرائيلية»، 20 يناير 2022،

<http://addameer.org/news/4662>

¹² الضمير، «اعتقال الأطفال تدمير ممنهج للطفولة الفلسطينية»، ديسمبر 2017،

https://www.addameer.org/ar/the_prisoners/children

¹³ الضمير، «تدخل عاجل للإفراج الفوري عن طفل معتقل إداريًا في ظروف طبية غير مناسبة»، 17 يونيو 2021،

<https://www.addameer.org/news/441>

أضحت سياسة الإهمال الطبي المتعمد لهيئة السجون الإسرائيلية جزءاً لا يتجزأ من قمع إسرائيل للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، في انتهاك واضح لحقوقهم في الصحة والمعاملة الكريمة.¹⁴ ومع نهاية 2021، تواجد 600 أسير فلسطيني مريض في السجون الإسرائيلية، من بينهم 4 حالات إصابة بالسرطان، و14 حالة من الأمراض المزمنة.¹⁵ وأثناء تفشي جائحة كوفيد-19، أخفقت إسرائيل في ضمان حماية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، إذ لا يزال الأسرى والمعتقلون يتعرضون لظروف معيشية قاسية لا تتماشى مع الحد الأدنى من مستويات المعيشة اللائمة. ففي ظل التكديس، وسوء التهوية ونقص منتجات النظافة، سيصبح من المستحيل تقريباً كبح انتشار الفيروس داخل السجون، الأمر الذي يترك السجناء الفلسطينيين دون حماية، وعرضة لتفشي الجائحة.¹⁶

كانت لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التعذيب قد دعت الحكومات، في 30 مارس 2020، لاتخاذ تدابير لحماية الأفراد المحرومين من حريتهم أثناء الوباء والنظر في «تقليل عدد نزلاء السجون».¹⁷ وفي 27 مارس 2020، قررت مصلحة السجون الإسرائيلية إطلاق سراح حوالي 400 سجين حق عام إسرائيليين «غير عنيفين» يقضون أحكاماً خفيفة وتشرف فترة عقوبتهم على النهاية،¹⁸ وتم اختيارهم بناءً على أساس الحالة الصحية والعمر.¹⁹ لكنها في المقابل، لم تتبع السياسة نفسها بحق السجناء والمعتقلين الفلسطينيين، الأمر الذي يعكس معاملتها التمييزية بين السجناء اليهود وغير اليهود، بما يتفق مع نظامها المؤسسي الشامل للسيطرة والقمع العنصريين بحق كامل الشعب الفلسطيني.

وفي 23 يناير 2022، وثقت منظمات الأسرى الفلسطينية إصابة أكثر من 100 حالة بفيروس كوفيد-19، بين الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجن عوفر الإسرائيلي وحده.²⁰ ومنذ أبريل 2021، وثقت مؤسسات المجتمع المدني للأسرى الفلسطينيين وهيئة شؤون الأسرى والمحررين التابعة للسلطة الفلسطينية أكثر من 530 حالة إصابة بفيروس كوفيد-19 بين أسرى ومعتقلين فلسطينيين وفلسطينيات في السجون الإسرائيلية.²¹

التوصيات:

-
- ¹⁴ الضمير، «الأسر والإهمال الطبي: قفان على زنزانة واحدة»، 26 مايو 2019، <https://www.addameer.org/index.php/ar/publications/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%87%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A-%D9%82%D9%81%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B2%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%AF%D8%A9>
- ¹⁵ الضمير، «مؤسسات الأسرى: الاحتلال اعتقل نحو (8000) فلسطيني/ة من الأراضي الفلسطينية خلال عام 2021»، 1 يناير 2022، <https://www.addameer.org/ar/media/4644>
- ¹⁶ الضمير، «تقرير الانتهاكات السنوية لحقوق الأسرى والأسيرات الفلسطينيين في سجون الاحتلال 2020»، ص 21-27، أغسطس 2021، <https://www.addameer.org/ar/media/4467>
- ¹⁷ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، «كوفيد-19: لجنة الأمم المتحدة لمنع التعذيب تطالب باعتماد التدابير اللازمة لحماية الأشخاص المحرومين من حريتهم»، 30 مارس 2020، <https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25756&LangID=A>
- ¹⁸ جيروزاليم بوست، «إسرائيل تطلق سراح 230 سجيناً بشكل مبكر لتقليل الازدحام وسط مخاوف من انتشار كوفيد-19»، 29 مارس 2020، <https://www.jpost.com/breaking-news/israel-releases-230-prisoners-early-to-reduce-crowding-amid-co-vid-19-fears-622844>
- ¹⁹ أنظر الحق، «الضمير والحق يوجهان نداءً إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بشأن وضع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وسط مخاوف من التعرض لكوفيد-19»، 2 أبريل 2020، <https://www.alhaq.org/advocacy/16674.html>
- ²⁰ مؤسسة الضمير، «يجب أن يكون هناك «تدخل عاجل للإفراج الفوري عن السجناء الفلسطينيين المستضعفين الذين يواجهون خطر الإصابة الخطيرة بكوفيد-19 في سجن عوفر»، 24 يناير 2022، <https://www.addameer.org/news/4670>
- ²¹ المرجع السابق.

في ضوء ما سبق، فإننا ندعو المجلس والدول الأعضاء إلى:

1. حث إسرائيل على إنهاء سياسة الاعتقال الإداري التعسفي، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين الفلسطينيين المحتجزين لأجل غير مسمى دون تهمة أو محاكمة رهن الاعتقال الإداري، وأولئك الذين شارفت أحكامهم على الانتهاء.
2. المطالبة بالإفراج الفوري عن أمل نخلة، وبشير خيرى، إلى جانب جميع السجناء السياسيين الفلسطينيين المستضعفين من السجن الإسرائيلية، وضمان سلامتهم، لا سيما أولئك الأكثر عرضة للإصابة بكوفيد-19، بمن فيهم السجناء الذين يعانون من ظروف صحية أساسية، والأطفال، والنساء، وكبار السن.
3. الاعتراف بالسياسات الإسرائيلية التمييزية المتمثلة في الاعتقالات الجماعية التعسفية والاعتقال الإداري الواسع كجزء من نظام الفصل العنصري الإسرائيلي المطبق على الشعب الفلسطيني بأسره.